AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

# الاقتصاد الخفي واثاره الاقتصادية في العراق

# The hidden economy and its economic effects in Iraq

م. م رائد جواد كاظم الجناحي

**Raed Jawad Kazem Al-Janahi: Asst. Lecturer**

**Email: raedj.kazem@uokufa.edu.iq**

جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم السياحة

مستخلص:

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الخفي أحد الظواهر التي تعاني منها اقتصاديات العالم النامي والمتقدم، وإن اختلفت من بلد لآخر، فهي تختلف لأسباب نشأتها وحجمها وسبل احتوائها وكذلك للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل بلد، وتؤكد الدراسات أن الاقتصاد الخفي يتزايد بنسبة كبيرة قد تفوق معدل نمو الاقتصاد الرسمي ولاسيما في الدول النامية، ويرجع السبب الى عوامل متداخلة كالأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة والضريبة والمستويات المعيشية وسوق العمل وغيرها من الأسباب.

ويتمثل الاقتصاد الخفي في أنشطة اقتصادية يمارسها عدد من أفراد المجتمع قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، لا تدخل ضمن الحسابات القومية للبلدان، لأنها تمارس بسرية بعيداً عن السجلات الرسمية بهدف التهرب من سداد الاستحقاقات المترتبة عليها وبعيدا عن اللوائح والقوانين والتشريعات القائمة.

وباعتبار العراق إحدى الدول النامية فهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد على نشوء ونمو الاقتصاد الخفي فيه والذي لا يساهم في الناتج المحلي الإجمالي ولكن يساهم في خلق فرص العمل للكثير من العاطلين مما يساعد سوق العمل في التشغيل.

يهدف البحث إلى تغطية الجوانب النظرية للاقتصاد الخفي وكذلك لمدى مساهمته في سوق العمل والتشغيل مع التركيز على هذه الظاهرة بالنسبة لاقتصاد العراق وفقا للدراسات السابقة وبالرغم من ندرتها. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه الظاهرة في العراق وللفترة من 2003 حتى وقتنا الحاضر، اختتم البحث لمجموعة من التوصيات أهمها اعتماد صيغة للمعالجات والضوابط الاقتصادية وتفعيل القوانين لتوفير مناخ اقتصادي فعال. والكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، الاثار الاقتصادية، التهرب الضريبي، الأنشطة غير المشروعة، الفساد، الدخل القومي، القوانين، النظم.

**: Abstract**

The phenomenon of the hidden economy is one of the phenomena that the economies of the world suffer from, both developing and developed, and if they differ from one country to another, they differ for their origins, size, and ways of containing them, as well as economic, social and political conditions in each country, and studies confirm that the hidden economy is increasing at a high rate that may exceed the rate of growth The formal economy, especially in developing countries, is due to interrelated factors such as existing political and economic systems, such as tax, living standards, the labor market, and other reasons.

The hidden economy is represented in economic activities practiced by a number of members of society that may be legitimate or unlawful, resulting in an entry that does not fall within the national accounts of countries, because it is practiced in secrecy away from official records with the aim of evading the payment of entitlements due to them and away from the existing regulations, laws and legislations.

As Iraq is one of the developing countries, there are many indicators that confirm the emergence and growth of the hidden economy in it, which does not contribute to the gross domestic product, but contributes to creating job opportunities for many of the unemployed, which helps the labor market in employment.

The research aims to cover the theoretical aspects of the hidden economy, as well as the extent of its contribution to the labor market and employment, with a focus on this phenomenon in relation to the Iraqi economy, according to previous studies, despite its scarcity The research was based on the descriptive and analytical approach to study this phenomenon in Iraq and for

the period from 2003 to the present time. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is the adoption of a formula for economic treatments and controls and the enforcement of laws to provide an effective economic climate.

Key words: underground economy, economic effects, tax evasion, illegal activities, corruption, national income, laws, regulations.

المقدمة:

تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر التي تهدد اقتصاديات العالم سواء المتقدمة منها او النامية، والذي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل انشطة اقتصادية مشروعة وغير مشروعة، فالأنشطة غير المشروعة تمثل الجزء الأكبر من هذا الاقتصاد، من ضمنها تجارة السلاح، المخدرات، السلع المسروقة والمهربة، الدعارة، تجارة الحبوب والأدوية الصحية والمخدرة، لعب القمار، تهريب البشر والاتجار بالأعضاء البشرية وتهريب السلع والعملات الصعبة من البلد، غسيل الأموال، الرشوة، التسول، النصب والاحتيال على الافراد، سرقة واختلاس الأموال العامة تزوير العملة، سرقة الاثار، نقل المهاجرين بصورة غير شرعية، والتستر التجاري غير المشروع كالسلع المنتهية الصلاحية، دخول السلع المغشوشة والسلع التي تستهلك بسرعة، التجارة بالسلع الممنوعة بالتعامل التي تمنعها بعض البلدان، الصفقات التجارية المشبوهة، الغش بكل انواعه، التعينات الحكومية بمبالغ نقدية اوعن طريق الرشا، وكافة صور الفساد المالي التي تودي الى اخذ المال بأساليب غير مشروعة ولا يدخل ضمن القيود المحاسبية للدولة، ويتصف الاقتصاد الخفي باللاعلنية وعدم مسك دفاتر نظامية والتهرب الضريبي كما في بعض المؤسسات في القطاع الخاص وبعض المشاريع في المجتمع بأغلب طبقاته، ويكون ذلك بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي والبلدان التي تتسم بالنزاعات الطائفية والعرقية والبلدان التي تعاني ضعف الأنظمة والقوانين المطبقة والبلدان المستعمرة والبلدان التي فيها حكومات ضعيفة والتي تتسم بتراجع دور الدولة في مكافحة هذا الاقتصاد والبلدان التي تتشدد بالأنظمة والقوانين التي تطبقها بحذافيرها.

أصبح موضوع الاقتصاد الخفي يشغل اهتمام المجتمع والباحثين والمسؤولين، وذلك لكون هذه الظاهرة تعمل على تفشي امراض اقتصادية واجتماعية يصعب السيطرة عليها، كالبطالة والفقر والحرمان والتفاوت الاجتماعي في المعيشة واختلاف مستوى الدخول، ويعود ذلك الى المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها الاقتصادات ، وما رافقها من عدم استقرار أمنى وسياسي، واخفاقات كبيرة في كل جوانب الحياة، ومن ثم ارتفاع مساحة الاقتصاد الخفي والذي ساعد ووفر البيئة المناسبة لعمل هذا الاقتصاد والذي يطلق عليه (اقتصاد الظل، الاقتصاد الأسود، اقتصاد تحت الأرض، والاقتصاد الغير شرعي).

ان توجه العراق نحو الانفتاح على السوق العالمي وتطبيق الية السوق في التعاملات الاقتصادية وما رافقها من فتح الحدود امام البضائع الأجنبية التي تنافس البضائع المحلية في الأسعار والجودة بدون أي رقابة مما وسع مساحة هذا الاقتصاد، وخصوصا السنوات الأولى بعد عام 2003 كل هذه الأمور أدت الى انتشار اقتصاد غير معلن يمارس نشاطاته بشكل مستمر بعيد عن انظار الحكومة وبعيد عن أي التزامات تقيده ومن هذه الالتزامات فرض الضريبة والغرامات المالية والرسوم،

وتطبيق القوانين ومن هذه المعاملات تهريب السلع والسوق السوداء والاتجار بالمخدرات، وتهريب النفط والعملات الصعبة والفساد المالي والإداري الذي اخذت مساحته تتوسع بشكل مستمر وبدون ضبط قانوني او اداري يحد من انتشاره.

## المبحث الاول

أولا: مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث بالسؤال التالي، هل توجد اثار اقتصادية للاقتصاد الخفي في الدولة التي يوجد فيها هذا الاقتصاد؟

ثانيا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاقتصاد الخفي في العراق بإمكانه ان يحدث اثار سلبية وإيجابية في النظام الاقتصادي.

**:**ثالثا: أهمية البحث

تنطلق اهمية البحث من كون موضوعه يعكس واقع الاقتصاد العراقي، وما نشهده في الوقت الحاضر من حدوث ومشاكل ومعوقات اقتصادية تؤدي الى اضعاف الاقتصاد وظهور اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بسبب الاقتصاد الخفي الموازي للاقتصاد الرسمي.

رابعا: اهداف البحث:

1-الإشارة الى مفهوم الاقتصاد الخفي وماهي اسبابه.

2-توضيح اليات عمل الاقتصاد الخفي وماهي وسائل انتشاره في العالم.

3-الإشارة الى الاقتصاد الخفي في العراق ولاسيما بعد عام 2003 وما هي أسبابه واثاره الاقتصادية.

**:**خامسا: أسلوب البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول وصف ظاهرة موضوع البحث ووصف اهم المعطيات التي تعطي تصورا عن موضوع البحث وتحليل العوامل المباشرة وغير المباشرة على الظاهرة ومن ثم استنتاج اهم التوصيات التي تعالج تلك الظاهرة.

سادسا: حدود البحث

-الحدود الزمانية من 2003-وحتى وقتنا الحاضر.

-الحدود المكانية: العراق.

**:**سابعا: هيكلية البحث

أ- مفهوم الاقتصاد الخفي وماهي انواعه وأسبابه واثاره الاقتصادية في العالم.

ب-الاقتصاد الخفي في العراق قبل وبعد 2003، أسبابه وأثاره الاقتصادية.

المبحث الثاني: مفهوم الاقتصاد الخفي انواعه وأسبابه واثاره الاقتصادية في العالم:

أولا: مفهوم الاقتصاد الخفي:

يُعتبر توصيف الاقتصاد الخفي من القضايا الشائكة، نظرًا إلى تشعّب أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتداخلها، وهو ما يصعّب الإتيان بمصطلح أو تعريف موحَّد وشامل لهذه الأبعاد

وهناك مصطلحات ومفاهيم متنوعة للدلالة على الاقتصاد الخفي، منها: الاقتصاد الظل والاقتصاد المخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد غير القانوني، الاقتصاد غير المسجل، الاقتصاد تحت الأرض، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الاجرامي، واقتصاد التهرب الضريبي، توجهت تعريفات العلماء والباحثين للاقتصاد الخفي اتجاهات مختلفة، حسب مفهوم الأنشطة التي تندرج في مثل هذا الاقتصاد، حيث ينصرف الاقتصاد الخفي في نظر البعض إلى الناتج القومي غير المحسوب. في حين ينصرف البعض الآخر إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات تدخل ضمن حسابات الدخل القومي. ومما سبق، يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه "كافة الضريبية، والتي قد تدخل أو لا الأنشطة المولِّدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد اخفاءه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد الذي هو فيه [1].

ثانيا: أنواع الاقتصاد الخفي: يمكن تصنيف الاقتصاد الخفي الى[2]:

1 - الاقتصاد الخفي المشروع

وهو نشاط اقتصادي ينتج سلع وخدمات لا تخالف القانون ولا تخالف نظام الدولة ومشروعة والتي لا تعلم بها الدولة ولا تسجل ضمن حسابات الدخل القومي كالمشروعات الصغيرة، والقطاعات المهنية والحرفية.

2 - الاقتصاد الخفي غير المشروع

وهو اقتصاد ينتج سلع وخدمات مخالفة لقوانين الدولة وغير مشروعة، ويقسم الى ثلاث أنواع هي:

أ- الأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلع وخدمات غير مشروعة كتهريب المخدرات، وتصنيع الخمور في البلدان الإسلامية سرا، والاتجار بالأعضاء البشرية، تهريب السلع المحضورة، والمسروقة والاثرية، غسيل الأموال، تهريب الأموال، الفساد الإداري والمالي.

ب-الأنشطة الاقتصادية المخالفة لقوانين وأنظمة الدول:

كأنشطة القمار، الرشوة، السوق السوداء بكل انواعه، سوق جني العملات الأجنبية المخالفة للتعليمات والقوانين والتي تضر البلد.

ج-الأنشطة الاقتصادية التي تخالف قوانين العمل والهجرة:

العمالة المخالفة لشروط الصحة والأمان من الناحية والمهنية والعمرية، كعمالة الأطفال في بيئة غير صحية وغير امنة، والعمال الذين يعملون في ظروف غير صحية، عمل النساء في مهن وظروف غير صحية لا يتحملها حتى الرجال او عمل النساء بيئة غير مناسبة لها كالدعارة وبنات الليل، وتهريب العمالة الوافدة بطرق ومسالك غير شرعية ودخولهم الى بلدان العمل بصورة غير رسمية بحيث لا تتوفر فيهم الشروط الصحية او ناقلين لبعض الامراض والاوبة من بلدانهم الاصلية. (تهريب البشر بطرق غير شرعية وغير قانونية (اللاجئين.

وهنا لابد من ملاحظة ان الاقتصاد الخفي غير المشروع هو أكثر خطورة على الاقتصاد الرسمي من الاقتصاد الخفي المشروع، وذلك بسبب تعدد اشكاله وانواعه واعداده وبالتالي فهو حصيلة اقتصادية وموارد لا يمكن التقليل من شأنها لأنها إيرادات ضائعة للدولة ومن ثم تؤثر على نفقاتها العامة لأنها مبالغ عملاقة لا تدخل ضمن دورة الاقتصاد الرسمي.

ثالثا: أسباب ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي:[3]

1-عدم الاستقرار الأمني والسياسي: تستغل العصابات وبعض الأطراف عدم الاستقرار الأمني، ومن ثم القيام بجميع الأنشطة المشبوهة التي يقدرون على ممارستها.

2-زيادة معدلات الضرائب لسد النقص في النفقات، وبالتالي يزداد العبء الضريبي ومن ثم يزداد التهرب الضريبي.

3-زيادة وفرض التعقيدات والأنظمة الإدارية البيروقراطية والقيود الحكومية غير المجدية وغير المدروسة.

4-ندرة السلع في البلد وقلتها، وتوزيعها تلك السلع النادرة والضرورية في بعض البلدان على شكل طوابير، مما يشعر المواطن بالملل واليأس، مما يدفعه الى التحايل على هذه النظم والقواعد الصارمة والقيود المفروضة والتوجه نحو السوق السوداء.

5-المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تعتمد في دورة حياتها على الاقتصاد الخفي لان معاملاتها تكون بالنقود السائلة والتي تكثر فيها الانشطة الخفية فضلا ان هذه المشروعات تقوم على رأس مال قليل وفي حالة دفعها للضرائب تتعرض للإفلاس والخسارة.

6- انخفاض نسبة الدخل يؤدي الى الفقر وفي اغلب الأحيان الى اليأس وارتفاع نسبة الجريمة والغش والاحتيال والنصب والدعارة وكل الاعمال الغير أخلاقية، وهذا لا يعني ان الفقر مرتع لهذه الاعمال ولاكن تحدث هذه الاعمال في حالة اليأس والفقر وضياع حقوق المواطن فلا يشعر بالمواطنة وبالتالي يقوم على مبدأ إذا كان بلدي لا يعطيني فلماذا أطبق الأنظمة

والقوانين، بما ان حقوقه ضائعة فلا يعمل الواجبات المفروضة عليه، فيتجه نحو الاقتصاد الخفي، وقد ينظم مع مجاميع إرهابية.

7-قلة الأنظمة المطبقة في بعض البلدان والغير صحيحة تؤدي ببعض الافراد الى ممارسة الأنشطة الخفية.

8- قلة البيانات والمعلومات المتوفرة عن السوق والبائعين والمشترين وسوق العمل والاسعار يجعل الدولة قاصرة عن ملاحقة هذا الاقتصاد والسيطرة عليه، لان طبيعة الاقتصاد اخفاءه لكل معلومة او بيانات تكشف انشطته تهربا من الضرائب وعيون الحكومة.

9-الانفتاح الاقتصادي وعدم مراقبة المنافذ الحدودية الرسمية وعدم غلق المنافذ الحدودية الغير رسمية، سبب دخول سلع مغشوشة واستهلاكية بسبب الرشوة والمحسوبية على حساب الدولة والمواطن والإنتاج المحلي.

10- السياسات الاقتصادية الغير مدروسة، سياسات التوظيف الغير صحية أي عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، فضلا عن عدم وجود سياسات نقدية ومالية صحيحة.

11- الاعتماد على النفط في واردات الدولة وعدم وجود تنوع اقتصادي، مما يزيد من حجم الاقتصاد الخفي وخصوصا في الازمات الاقتصادية وأزمة الوباء العالمي.

12- زيادة نسبة البطالة تؤدي بالأفراد العاطلين عن العمل بالتوجه نحو الاقتصاد الخفي والذي من صفاته خلق فرص عمل.

13-الموقع الجغرافي والثروة الاقتصادية: إذا كانت الدولة تمتلك موقع جغرافي ولديها طرق برية وبحرية وحدود شاسعة

ومنفلتة تسهل دخول سلع مغشوشة واستهلاكية وانشطة خفية، وتتوفر موارد اقتصادية قابلة للتهريب، هذا يشجع العصابات والافراد والإرهاب في التوجه نحو ذلك البلد والقيام بالأنشطة الخفية.

14- التطور العمراني والهجرة من الريف الى المدينة: يؤدي تحول السكان والهجرة من الريف الى المدينة وهنا يعرض الفلاح الى الصدمة في المدينة وتبدد أحلامه النرجسية فلا يجد سكن مناسب ولا عمل يليق به، بحيث كلما زادت الهجر قلت فرص العمل، ومن ثم اتجاه الفلاحين الى الاقتصاد الخفي لسد حاجاته من فرص العمل المتوفرة فيه.

15-زيادة عدد السكان: كلما زادة عدد السكان قلة فرص العمل، فضلا عن زيادة عدد الخريجين والخريجين الجدد في سوق العمل، إضافة الى عمالة الأطفال والنساء والعمالة فوق سن العمل وتحت سن العمل (علما ان قوة العمل الفعالة من سن (15-65) سنة، كل هذه الفئات لا يستطيع العمل في الاقتصاد الرسمي (القطاع الحكومي) والي لا يوفر فرص العمل ، فتتجه هذه الكتلة الكبير من العمل الى الاقتصاد الخفي والذي يعتبر القطاع الوحيد الذي يخلق لها فرص عمل.

وهنا نشير الى ان الاقتصاد الخفي الموازي للاقتصاد الرسمي يبدد موارد الدولة الاقتصادية، ويدخل عادات وتقاليد اجتماعية غير مرغوب فيها عن طريق العمالة الوافدة الداخلة بصورة غير الرسمية، وهنا ينبغي الإشارة الى الحكومة بمحاربة انشطة الاقتصاد الخفي التي تؤثر على سيادة الدولة ومواردها الاقتصادية بكل أنواعها الطبيعية والبشرية، واتخاذ الإجراءات الاقتصادية المناسبة، والنظم والقوانين التي تقيد عمل الاقتصاد الخفي الغير شرعي.

رابعا: الاثار الاقتصادية للاقتصاد الخفي في العالم:[4]

يوجد للاقتصاد الخفي اثار سلبية يمكن توضيحها على النحو التالي:

-1انخفاص حصيلة الضرائب:

يعد اثار الاقتصاد الخفي في المالية العامة وخصوصا الإيرادات العامة المتمثلة بالضرائب، والتي من خلاله يتم فقدان حصيلة كبيرة من الضرائب، متمثلة بالتهرب الضريبي، كضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات، مما يؤدي الى تشوه في عمل السياسة المالية، متمثلة بانخفاض الإيرادات المالية ومن ثم انخفاض قيمة النفقات التشغيلية والاستثمارية.

2-الاثار على السياسة النقدية:

معظم معاملات الاقتصاد الخفي لا تتم الا بالسيولة النقدية، وكلما زادت النشاطات الاقتصادية الخفية، زادة الطالب على النقود، ومن ثم يؤثر على النقود المستخدمة في الاقتصاد الرسمي ويتبعه من اثار تضخمية (الارتفاع العام في الأسعار).

-3الاثار على سياسة الاستقرار الاقتصادي:

كلما كبر حجم الاقتصاد الخفي كانت له اثار على عدم استقرار السياسات الاقتصادية وبالتالي تشوه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادي كالتنمية الاقتصادية والتضخم والدورة الاقتصادية من ركود وانتعاش.

4-الاثار على تشوه نسبة معدلات البطالة:

يعمل الاقتصاد الخفي على توفير فرص عمل للعاطلين في الاقتصاد الرسمي وبالتالي فأن هؤلاء المشتغلين في الاقتصاد الرسمي مسجلين عطلين فيه، ومن ثم يؤشر معدل البطالة بالارتفاع عن المعدل الحقيقي، ومن ثم سوف تطبق الدولة سياسات اقتصادية عير ملائمة، بسبب تحيز البيانات المسجلة.

5-الاثار على توزيع الموارد والكفاءة الاقتصادية:

بما ان الاقتصاد الخفي يتميز بارتفاع معدل العوائد نتيجة التهرب الضريبي على عكس الاقتصاد الرسمي الذي يتميز بفرض مستوى من الضرائب على كل الأنشطة الاقتصادية، وهذا يعني تدفق الموارد من الاقتصاد الرسمي الى الاقتصاد الخفي، وتزداد المنافسة مما يؤثر على الكفاءة الاقتصادية، نتيجة هروب تلك الموارد.

6-الاثار على النمو الاقتصادي:

ان وجود الاقتصاد الخفي يعطي معلومات وبيانات غير دقيقة وغير واضحة الواردة من النمو الاقتصادي، مما يؤدي الى اختلاف معدلات النمو الحقيقي عن معدل النمو المسجل، ومن ثم إعطاء مؤشرات وصور وتقديرات اقتصادية مبالغ فيها، واقل من الواقع، وبالتالي تصبح تقديرات الناتج القومي التي لا تأخذ بالحسبان البيانات غير الدقيقة.

وهنا لابد من التذكير بأن الاقتصاد الخفي فيه اثار سلبية كثيرة على الاقتصاد، ومع تلك الاثار هناك أيضا اثار إيجابية يمكن ايجازها على النحو التالي:

1-يعمل الاقتصاد الخفي على خلق فرص عمل للعاطلين (تخفيف نسبة البطالة).

2-تقديم سلع وخدمات بأسعار اقل مما في الاقتصاد الرسمي (مساعدة محدودي ذوي الدخول المحدودة).

3-المكاسب المتحصلة من الاقتصاد الخفي تنفق على الاقتصاد الرسمي، كرسوم الماء والكهرباء والرسوم والاتاوات والغرامات (يدعم الاقتصاد الرسمي).

المبحث الثاني: أسباب واثار الاقتصاد الخفي على الاقتصاد العراقي

أولا: أسباب زيادة مساحة الاقتصاد الخفي في العراق:

**1-البطالة:**

تعد البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية التي يعاني منه الاقتصاد العراقي، فهناك نسبة بطالة بين السكان من عمر (15 – فأكثر) ما نسبته 13% طبقا لمعايير منظمة العمل الدولية، فيما ترتفع هذه النسبة بين الشباب العراقي وخصوصا الخريجين 19% عام 2018، وهذه ارقام خطير تؤدي الى المشاكل اقتصادية مثل تزايد نسبة الجريمة وعصابات النصب والاحتيال والسرقة والغش الصناعي والدعارة وكل ما هو متعلق بالاقتصاد الخفي، وهذا يعني توجه الشباب نحو الاقتصاد الخفي الذي من مميزاته يخلق فرص عمل، دون النظر الى توظيف هؤلاء الشباب قد يلتحقون في وظائف لا تتوفر فيه الشروط الصحية والاعمال الخطرة والغير أخلاقية وخصوصا عمل المرأة والطفل، وتوظيف الشخص المناسب في المكان غير المناسب .[5]

وهنا لابد ان نشير ان عدم التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج، وعمل الشباب في مهن ووظائف غير صحية وغير أخلاقية قد يؤدي ببعض الشباب في الدخول بمجموعات إرهابية تحارب البلد، كل هذا هو اندثار لموارد البلد البشرية، ففي اغلب الدول تعتبر الشباب والعاملين هو رأس مال بشري تعمل على تطوير وتنميته.

2-ضعف الدخل القومي والفساد المالي والإداري:

بعد عام 2003 والاحتال الأمريكي واثاره الناجمة عن تهريب وهدر الآلات والمعدات والمكائن وحتى المصانع الى خارج العراق وبيعها في تلك الدول، فضلا عن استنزاف رؤوس الأموال (العملات الصعبة) التي تمت سرقتها من المصارف وتحويلها خارج العراق لاستثمارها منها 500 مليار دولار اموال العراق المهدورة جراء الفساد المالي والإداري منذ سقوط النظام الأسبق في 9/ نيسان/2003 كموازنات استثمارية وهمية وديون خارجية.[6]

3- الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات:

بدأ الاقتصاد الخفي في عقد التسعينات بعد فرض الحصار الاقتصادي من قبل الولايات المتحدة الامريكية، حيث كان واضحا ضعف قدرة القطاعات الإنتاجية على توفير السلع والخدمات، ومن ثم ظهور السوق السوداء، وعمليات تهريب النفط من قبل الحكومة والأهالي، وتهريب سلع من العراق وعملات اجنبية .[7]

4-غياب الحكومة بعد 2003.

أدى غياب الحكومة بعد 2003 بكل مؤسساتها، وما سببه دخول القوات الامريكية من انفلات أمني، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي، من نشؤ بيئة خصبة للعصابات والجرائم من جهة، وتهريب السلع الرسمالية والاثرية والثروات الطبيعية وعمليات غسيل الأموال من جهة أخرى .[8]

5- انكشاف السوق العراقية امام الأسواق العالمية:

أدت عمليات الانفلات الأمني وفتح الحدود العراقية بسبب تفكيك وحل القوات الأمنية متمثلة بوزارة بالدفاع والداخلية وكل الأجهزة الأمنية الأخرى الى دخول العراق سلع ومنتجات جديدة وتسهلك بمدة قصيرة، وسلع جديدة في شكلها ولأنها رديئة ولا تعود الى دول وشركات عالمية اصلية بل سلع مقلدة لماركات عالمية، وهذا أدى الى اثره بجانبين، الأول على المستهلك وصحته والأخر على المنتج العراقي المحلي التي اخذت السلع المستوردة تنافس السلع المحلية في الشكل والسعر ومن ثم تدمير المصانع ومحاربة كل البضائع المحلية الزراعية والصناعية ومن ثم توقف جميع الأنشطة الاقتصادية بسبب المستورد من السلع، والتدمير المتعمد والسرقة للسلع الرأسمالية، فضلا عن قلة المواد الأولية للإنتاج، وتدمير البنى التحتية ومنها انقطاع الكهرباء.[9]

6- عدم الاستقرار الامني والسياسي وقلة الاستثمارات الأجنبية والمحلية:

أدى عدم الاستقرار الامني والسياسي الى عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة لتنفيذها، فضلا عن تزايد معدلات الجريمة بكل أنواعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وارتفاع جرائم الإرهاب كالانفجارات الإرهابية التي أودت بحياة الملايين من العراقيين، وبما ان رأس المال جبان ويبحث عن الاستقرار فلم تكن هناك مشاريع، وتزايد معدلات الجريمة وتجارة الممنوعات ودخول السلع الغير خاضعة للرقابة وجهاز التقييس والسيطرة النوعية [10].

7-تورط مسؤولين أميركيين مع مسؤولين في الحكومة العراقية بقضايا تتعلق جميعها ضمن أموال صندوق التنمية العراقية واعمار العراق، والتي وصلت الأموال المهدورة الى 16 بليون دولار .[11]

وهنا لابد من الإشارة الى مدى توغل جذور وأذرع الإرهاب والتطرف الاقتصاد الخفي في العراق منذ عام 2003 وحتى وقتنا الحاضر، لذلك ينبغي على الدولة التدخل لقطع أذرع الاقتصاد الخفي الضارة أولا بالسياسة الدولية وحسن الجوار والتعاون الدولي لقطع أمداده الخارجية، وثانيا تطوير ما يسمى الامن الاقتصادي العراقي وتدريب كوادر من مدراء وعاملين لمحاربة الاقتصاد الخفي واذرعه الداخلية من نفس وزارة الداخلية ومن الكوادر التي تكون على شكل بطالة مقنعة في مؤسساتها وهنا حاربنا الاقتصاد الخفي والبطالة المقنعة في نفس الوقت.

8-التلاعب في مفردات البطاقة التموينية:

حيث كانت تقدم طلبات العقود لشراء مواد غذائية بجودة عالية وبأسعار محدودة، والذي يقدم للمستهلك العراقي عكس المطلوب وبنوعية رديئة جدا وهذا كله على حساب المستهلك وصحته، ولا تصل نوعيتها ربع المبالغ التي المتفق عليها، مثال ذلك الشاي المقدم ضمن مفردات البطاقة التموينية لمواطنين محافظة بابل، تبين فيما بعد انه غير صالح للاستهلاك البشري فأتلف (2000،0000) طن من مادة الشاي .[12]

9-تززيع مبالغ شبكة الحماية:

تعد الأسماء الوهمية او غير المستحقين لها او توزيعها على افراد تابعين لأحزاب، من أكثر عمليات هدر الأموال في شبكة الحماية الاجتماعية.

10-فقدان مبلغ من المال المهدور:

قدمت وزارة الخارجية الامريكية تقرير يؤكد ضياع مبلغ من المال الذي قدمته الحكومة العراقية كتعهدات منها لتدريب عناصر الشرطة العراقية، يصل 1.2 مليار دولار .[13]

11-سرقة أموال العراق المنقولة الى أمريكا: وجه اخر من وجوه الجريمة الامريكية، وحسب الجنرال الأمريكي من مكتب التعاقدات الامريكي ديفيد بتراوس بتاريخ 2006/9/30 قال (لو اننا استمرينا في الطريق ذاته الذي نسير عليه الان فأني مقتنع تماما اننا سوف ندخل دوامة اتهامات قضائية تقودنا جميعا الى السجن).

12-جريمة تدمير وسرقة البنية التحتية العراقية: قدرت خسائر العراق بعد عام 2003 لأكثر من 500 مليار دولار، وهذه المصاريف لا يمكن معرفة مصيرها وفي أي اتجاه سلكته الى يومنا هذا، وقال جون همر رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن (هناك عملية نهب هائلة تهدف الى تجريد أي شيء يعتقد ان له قيمة داخل العراق لنقله الى خارج، انه سلب نظامي للبلد)، فضلا عن ان هناك صور للوكالة الدولية للطاقة الذرية للأقمار الصناعية الملتقطة لمئات المواقع الصناعية والعسكرية في العراق بحيث كانت النتائج التحليل لهذه الصور مخيفة حسب قول مدير مكتب التحقيق النووي في

العراق التابع للوكالة الدولية جاك باوت ان اكثر من عشرة مباني ومجمعات قد اختفت بالكامل من الصور الملتقطة، ومواقع تمت ازالتها بالكامل .[14]

13-كشف تقرير عن أموال صندوق التنمية العراقي المهدور: وهو صندوق أيام بول برايمر مودع فيه مبالغ مالية مقدارها (21) مليار دولار منها (11) مليار دولار من عائدات النفط العراقي، ومبلغ (7) مليار دولار من الأموال من حساب برنامج النفط مقابل الغذاء، وهذا التقرير كشف عن طريق هيئة الاستشارات والرقابة الدولية التي تم تشكيلها حسب قرار مجلس الامن 1483 في 2003/5/22.

14-اهم أسباب الاقتصاد الخفي في العراق الفساد المالي والإداري :[15]

أ-فساد عقود المقاولات:

كالعقود السرية لشراء سلاح من صربيا بقيمة (833) مليار دولار عام 2007، والقيمة الحقيقية الاصلية لصفقة السلاح هي (236) مليون دولار.

ب-فساد الوظائف الوهمية: حيث وجد ان أكثر من (50) ألف جندي وهمي كان ضباط من الدفاع يتسلطون على رواتبهم، ما يقارب على (2500) مليون دولار.

ج_ صفقات العمولات: حيث يتم بيع المشاريع من مقاول لأخر حتى تصل الى اخر مقاول ضعيف لا يستطيع تنفيذ المشروع، مثال ذلك مشاريع البصرة والتي تقدر حوالي (600) مليون دولار، فضلا عن لو كانت صفقات العمولات من الخارج يحصل المسؤول عن الصفقة عملات وساطة وعمولات شراء لتلك الصفقات، على عكس الصفقات الوطنية لا يستفاد المسؤول او الوسيط ولا يحصل على عمولات.

د- تقاسم إيرادات الجمارك: اضطرت الحكومة لتغطية العجز في الموازنة العامة من خلال فرض الرسوم الجمركية بنسبة 10%، أعلنت هيئة الجمارك ان وارداتها وصلت الى 400 مليار دينار خلال ستة أشهر من العام 2016 في حين ان القيمة الحقيقية هي 1.5 مليار دولار، نلاحظ مدى الفساد والاقتصاد الخفي المستشري في المنافذ الحدودية الجمركية وتقاسمها بين الأحزاب، من غير المنافذ الحدودية الغير رسمية في الجنوب وإقليم كردستان.

ه-بيع المناصب العليا في الدولة وبيع وشراء العملات الأجنبية: بيع المناصب العليا في الدولة وهو أخطر مظهر للاقتصاد الخفي والفساد المالي والإداري، بوضع الشخص الغير المناسب في المكان غير المناسب أي عدم وجود التخصص وتقسيم العمل، ومن ثم عدم وجود التوظيف الصحيح للموارد البشرية بسبب استحواذ فئات وأحزاب على مناصب وبيعها والنتيجة سوء إدارة الموارد الاقتصادية والمالية، او سرقتها بشكل مباشر او غير مباشر، فضلا عن بيع وشراء العملات الأجنبية في المصارف والمنافذ الحدودية والقنصليات العراقية في الخارج بسبب سعر الدولار المتذبذب الذي يسمح بالمتاجرة ودخول العملات الأجنبية عمليات غسيل الأموال.

وهنا لابد من الإشارة الى انه لا يمكن الكشف رقميا وبصورة كاملة عن الأموال التي هدرت وتم الاستحواذ عليها في الاقتصاد الخفي، فضلا عن الفساد المالي والإداري من المال العام من الاقتصاد الرسمي طيلة ال (15) سنة الماضية، وان هذه الأرقام لا توضح الاقتصاد الخفي والفساد المالي والإداري الحقيقي بل ارقام تقريبية توضح مدى خطر الاقتصاد الخفي بكل انواعه، لأنه في بداية الشرح قد اوضحنا ان من مميزات الاقتصاد الخفي يخفي ما لديه من بيانات ومعلومات عن انظار الحكومة والسلطة الضريبية بكل انواعه الاقتصاد الخفي الشرعي وغير الشرعي، وهنا لابد من التركيز على انه لا يمكن السيطرة على الاقتصاد الخفي الا بأراده سياسية قوية وايمان راسخ بالله وحب الوطن وخدمة المجتمع.

وبما ان العراق لا يعتمد على التنوع الاقتصادي في ايراداته بل اعتماده الكلي فقط على إيرادات النفط، وهنا يمكن ان نعطي تصورا واضح عن الواردات النفطية التي حصل عليها العراق خلال سنوات مختارة، نلاحظ خلال 6 سنوات الماضية ارتفاع واردات العراق من 63 مليار دولار عام 2008 الى 95 مليار دولار عام 2013 لتبح الإيرادات الكلية 386 مليار دولار دخل خزينة الدولة العراقية وزيادة المعدل السنوي للإيرادات من صادرات النفط الخام كما في الجدول هذه الواردات لم تؤدي الى أي تحسن في الوضع المعيشي للعراقيين ولا الأداء الاقتصادي تحسن بنفس النسبة ولا حتى الضعف، فأين انفقت هذه الأموال، فضلا عن ان العراق لم يكن في حالة حرب تستنزف موارده خلال ال 6 سنوات المختارة وهذا اكبر دليل على وجود الاقتصاد الخفي واخطر اشكاله وهو الفساد الإداري والمالي.

ملاحظة: ب/ي معناها برميل

جدول يوضح ايرادات العراق النفطية للسنوات (2008-2013) سنوات مختارة. الأرقام مقربة للتوضيح.

| العام | الإنتاج النفطي الف ب/ي | الاستهلاك المحلي الف ب/ي | الفرق في الصادرات الف ب/ي | الإيرادات النفطية مليار دولار | النسبة السنوية للإيرادات النفطية % | النسب السنوية للتغير بالتوظيف % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2008** | **2300** | **500** | **1800** | **63** | **100** | **103** |
| **2009** | **2400** | **500** | **1900** | **37** | **98** | **100** |
| **2010** | **2500** | **550** | **1950** | **48** | **112** | **100** |
| **2011** | **2600** | **550** | **2050** | **68** | **115** | **100** |
| **2012** | **3000** | **600** | **2400** | **75** | **109** | **99** |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2013** | **3200** | **600** | **2600** | **95** | **135** | **100** |
| المجموع | | | **386** | | | |

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات متفرقة عن الإيرادات النفطية للسنوات من2008-2013.

ثانيا: الاثار الاقتصادية للاقتصاد الخفي في العراق **:**[16]

يمكن توضيح الاثار الاقتصادية للاقتصاد الخفي في العراق بالنقاط التالية:

1-فقدان حصيلة الضرائب، بسبب التهرب الضريبي.

2-انخفاض النمو الاقتصادي.

3-عدم العدالة في توزيع الدخول والموارد وتركيزها بيد فئة قليلة كبعض فئات الطبقة السياسية الحاكمة والعصابات الإرهابية وعصابات تجار المخدرات والتهريب والاتجار بالسلع الممنوعة.

4-تهريب رؤوس الأموال واستنزافها وتعطيل المشاريع الصناعية والزراعية، ومن ثم اضعاف الدخل القومي.

5-ضعف القطاعات الإنتاجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار.

6-عدم الاستقرار النقدي (سعر الصرف).

7- ادخال سلع مغشوشة وغير صحية ومنتهية الصلاحية تضر بالمستهلك العراقي من جهة، وسلع جديدة ورديئة وبأسعار رخيصة تنافس المنتج المحلي.

8- رفع معدلات التضخم ومن ثم ارتفاع حاد بالأسعار مما يزيد الفقير فقرا والغني أكثر غنى.

9-ارتفاع التكاليف التي تتحملها الحكومة بسبب تفشي الاقتصاد الخفي كانتشار الجريمة والعصابات وانعدام الامن في المجتمع نتيجة غسيل الأموال واعباء مالية إضافية للحفاظ على الامن الذي يعتبر عنصر مهم للرخاء والتنمية.

10-طرد الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية والمحلية لان رأس المال جبان.

11-ارتفاع نسبة البطالة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ومن ثم تفشي الفساد والجرائم الاجتماعية والفساد الإداري والمالي وانتشار الرشوة والمهن الغير أخلاقية والسلع المغشوشة والنصب والاحتيال على المواطنين وتزوير العملات ولاختلال في هيكل التوازن الاجتماعي وتدني مستويات المعيشة، فضلا عن تخريب المجتمع من خلال تجارة المخدرات وانتشار العصابات وضعف الخدمات المقدمة للجمهور وتلوث البيئة وافساد الجهاز الإداري ولاسيما شراء ذمم المسؤولين بسبب التعينات مقابل مبلغ مادية

12-وعقد العقود والمناقصات للمشروعات على أساس المحسوبية وبيع المناقصات وتنفيذ المشاريع الى ان يصل الى المقاول الأخير فلا يستطيع تنفيذها.

13-فوضى وازمة سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية وصحية، كما هو حالنا الان سنة 2020.

الاستنتاجات:

1- ان ظاهرة الاقتصاد الخفي موجودة في اقتصاديات العالم، ولكن لكل دولة ظرفها المحيط بذلك الاقتصاد، وكلما زادة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني زادة نسبة الاقتصاد الخفي.

2- هناك الكثير من الأسباب التي لكبر مساحة الاقتصاد الخفي واهمها الفساد بكل انواعه، وعدم توعية المواطنين بخورة الاقتصاد الخفي.

3- بعد 2003 زادة مساحة الاقتصاد الخفي في العراق بسبب الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وانفتاح حدود البلد، وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، فضلا عن ارتفاع نسبة الفساد الإداري والمالي وهدر بالأموال العامة وهدر وسرقة واردات النفط وعدم التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم بدأ يمارس نشاطه بشكل أكبر، مما سبب اثار اقتصادية كثيرة اهما التهرب الضريبي ضياع أموال العراق.

التوصيات:

1-توفير مناخ اقتصادي مستقر للحد من انتشار مساحات الاقتصاد الخفي وتفعيل القوانين والنظم الواضحة والغير معقدة للحد من كل نشاط خارج حدود المعاملات الشرعية.

2-تفعيل قانون الرقابة الاقتصادي كالأمن الاقتصادي سابقا في كل المعاملات التي تحصل في الاقتصاد الرسمي ومراقب المنافذ الحدودية وواردتها لمنع تهريب السلع والمواد الأولية من والى البلد وتغير ونقل منتسبي المنافذ الحدودية للمحافظة على المستهلك العراقي وصحته والمنتج من المنافسة.

3-بنبغي وضع عقوبات وتفعيل قوانين مكافحة الجريمة الاقتصادية للحد من توسع النشاطات غير الشرعية لمنع انتشار العصابات والجرائم بكل أنواعها داخل الاقتصاد الرسمي.

4-تخفيض نسبة البطالة والفقر ومحاربة الفساد المالي والإداري والأخير سبب مهم في تأخر العراق في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتحصيل قانون الضرائب والتعرفة الجمركية لسد النقص في الموازنة العامة لأنها اهم العوامل التي تعمل على توسيع او تصغير مساحة الاقتصاد الخفي، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب من أصغر عامل في البلد الى الراسات الثلاثة التشريعية والتنفيذية ورئاسة الجمهورية، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مكافحة الاقتصاد الخفي، فضلا عن توعية المواطنين بخطورة الاقتصاد الخفي على الاقتصاد والمجتمع والامن .

الهوامش:

1- خير الدين صبري احمد الصالح، الاقتصاد الخفي، (تعريفه، مراحله، اثاره)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 25، العدد 71، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، جامعة الموصل، 2003. ص6.

2- شهاب حمد شيحان، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسة)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، جامعة الانبار، 3013، ص9.

3- نفس المصدر السابق، ص13. جامعة ام القرى، السعودية.

4- أسامة احمد محمد الجيلاوي، الاقتصاد الخفي في ليبيا، (حجمه، اثاره الاقتصادية)، مصرف ليبيا المركزي، بحث منشور، ليبيا، 2014، ص20.

5- محمد عبد الصمد السهلي، علاقة البطالة بالجرائم المالية، رسالة الماجستير، اكاديمية نليف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص17.

6- حامد محمد جاسم المطيري، حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية (1970-2009)، أطروحة دكتوراه، جامعة ام القرى، السعودية، 2012، ص20.

7- عبد الجبار محمد صالح، الاقتصاد الموازي في العراق، بحث مقدم الى وزارة التخطيط، بغداد، 2012، ص9.

8- النزاهة والشفافية والفساد، نشرة دورية، دائرة التعليم والعلاقات العامة، هيئة النزاهة العامة العدد 3، العراق، 2007، ص13.

9- باسل جودت أكرم الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق والسياسات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص42.

10- ازاد احمد سعدون الدوسكي، واقع الاقتصاد العراقي، المكتب الاستشاري، كلية دهوك، دهوك، 2008، ص7.

11- سالم محمد عبود ظاهرة غسيل الاموال (المشكلة، الاثار، المعالجة) مع إشارة الى العراق، جامعة بغداد، دار المرتضى للنشر والتوزيع، 2007، ص8.

12- خالد غازي محمد التميمي، دور المصارف في مكافحة غسيل الأموال والمعالجة المحاسبية، بحث منشور، الجامعة المستنصرية، دار عمار للنشر والتوزيع، 2013، ص5.

13- البنك المركزي العراقي، بيانات متفرقة للسنوات (2008-2013).

14- حيان احمد سليمان، الاقتصاد الخفي ما زال خارج الخطة، مجلة الاقتصاد العراقي، العدد9 ، بغداد، 2010، ص2.

15- إسماعيل صعصاع محمد البديري، الفساد الإداري من منظور قانوني دليل المواطن النزيه، نحو توعية شاملة لمكافحة الفساد الإداري، مجموعة البحوث والمقالات والآراء والمفاهيم، مركز عشتار للتدريب الصحفي، بالتعاون مع برنامج المجتمع المدني العراقي، منطقة الوسط والجنوب، قسم مكافحة الفساد، 2007، ص3.

16- حاتم كريم بلحاوي القريشي، اقتصاد الظل وانعكاسه في بيئة الاقتصاد العراقي، جامعة بغداد /كلية الإدارة والاقتصاد، بحث منشور، 2015، ص17-20.

المصادر:

1-البنك المركزي العراقي، بيانات متفرقة للسنوات (2008-2013).

2-ازاد احمد سعدون الدوسكي، واقع الاقتصاد العراقي، المكتب الاستشاري، كلية دهوك، دهوك، 2008.

3-النزاهة والشفافية والفساد، نشرة دورية، دائرة التعليم والعلاقات العامة، هيئة النزاهة العامة العدد 3، العراق، 2007.

4-أسامة احمد محمد الجيلاوي، الاقتصاد الخفي في ليبيا، (حجمه، اثاره الاقتصادية)، مصرف ليبيا المركزي، بحث منشور، ليبيا، 2014.

5-إسماعيل صعصاع محمد البديري، الفساد الإداري من منظور قانوني دليل المواطن النزيه، نحو توعية شاملة لمكافحة الفساد الإداري، مجموعة البحوث والمقالات والآراء والمفاهيم، مركز عشتار للتدريب الصحفي، بالتعاون مع برنامج المجتمع المدني العراقي، منطقة الوسط والجنوب، قسم مكافحة الفساد، 2007.

6-باسل جودت أكرم الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق والسياسات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

7-حامد محمد جاسم المطيري، حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية (1970-2009)، أطروحة دكتوراه، جامعة ام القرى، السعودية، 2012.

8-حيان احمد سليمان، الاقتصاد الخفي ما زال خارج الخطة، مجلة الاقتصاد العراقي، العدد9 ، بغداد، 2010.

9-حاتم كريم بلحاوي القريشي، اقتصاد الظل وانعكاسه في بيئة الاقتصاد العراقي، جامعة بغداد /كلية الإدارة والاقتصاد، بحث منشور، 2015.

10 - خالد غازي محمد التميمي، دور المصارف في مكافحة غسيل الأموال والمعالجة المحاسبية، بحث منشور، الجامعة المستنصرية، دار عمار للنشر والتوزيع، 2013.

11 - خير الدين صبري احمد الصالح، الاقتصاد الخفي، (تعريفه، مراحله، اثاره)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 25، العدد 71، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، جامعة الموصل، 2003.

12-سالم محمد عبود ظاهرة غسيل الاموال (المشكلة، الاثار، المعالجة) مع إشارة الى العراق، جامعة بغداد، دار المرتضى للنشر والتوزيع، 2007.

13-شهاب حمد شيحان، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسة)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، جامعة الانبار، 3013.

14-عبد الجبار محمد صالح، الاقتصاد الموازي في العراق، بحث مقدم الى وزارة التخطيط، بغداد، 2012.

15-محمد عبد الصمد السهلي، علاقة البطالة بالجرائم المالية، رسالة الماجستير، اكاديمية نليف العربية للعلوم الأمنية، 2014.